

دراسة مؤشرات قياس فعالية السياسات الاجتماعية في مواجهة المخاطر الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي - بناء مؤشر موضوعي عن مستوى البطالة بالمغرب خلال الثلاثي الثالث من سنة 2019-

Studying indicators to measure the effectiveness of social policies to reduce social risks and achieve social stability-Building an objective indicator on the level of unemployment in Morocco during the third quarter of 2019-

فريال منال عزي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر *

ferialmanel.azzi@yahoo.com

تاريخ الاستلام: اليوم/الشهر/السنة : تاريخ المراجعة : اليوم/الشهر/السنة : تاريخ القبول : اليوم/الشهر/السنة

مستخلص:

هدفت هذه الورقة، دراسة أهم المؤشرات المستخدمة لقياس درجة فعالية السياسات الاجتماعية في التصدي لمختلف المخاطر والأزمات التي قد تحصل في المجتمع، أو البيئة، أو الأفراد؛ وقد تمحورت إشكالية الدراسة في تحليل وتحديد المؤشرات الاجتماعية ومدى قدرتها على قياس وتحديد مدى نجاح السياسات الاجتماعية في تحديد مستوى المخاطر ومواجهتها، ومن خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة البطالة بالمغرب سنة 2019، بينت الدراسة الدور المهم الذي تلعبه المؤشرات في قياس مدى فعالية السياسات الاجتماعية في مواجهة المخاطر الاجتماعية، والمساهمة في اتخاذ قرارات تصحيحية والتتبع الدائم والمستمر للسياسات الاجتماعية ومدى نجاعتها.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاجتماعية؛ مؤشرات القياس؛ الاستقرار الاجتماعي؛ المخاطر الاجتماعية.

تصنيف JEL: O47; R39; C62; G32

Abstract:

The aim of this paper is to study the most important indicators used to measure the effectiveness of social policies on risks reduction and crises that may occur in society, environment, and individuals.

And To examine the extent to which social policies succeed in identifying and confronting risks, Social reality and its effectiveness in achieving social stability and the Objectives of sustainable development.

Using the descriptive analytical approach, and The methodology of the case study of the unemployment in Morocco in 2019; the study showed the important role of indicators in measuring the effectiveness of social policies in reducing social risks, and contributing to corrective decisions of social policies and their effectiveness.

Keywords: social policies; measurement indicators; social stability; social risks.

Jel Classification Codes : O47; R39; C62; G32

* المؤلف المراسل.

مقدمة:

لقد فرضت العولمة و التطور التكنولوجي معايير جديدة لقياس مستوى جودة الحياة بالنسبة للأفراد و المجتمعات، فرغم أنها ساهمت في تطوير التبادل الفكري و الثقافي، إلا أنها فرضت مجموعة من الآثار التي قد تكون سلبية على بعض المجتمعات، إذ يرتبط مفهوم العولمة بالاندماج و تداخل الشعوب في مختلف المجالات الدينية و الثقافية و الإجتماعية.....، هذا ما خلق أشكالاً جديدة و متنوعة للمخاطر، طبيعية منها و ثقافية و اجتماعية؛ قد اهتمت منظمة الأمم المتحدة و غيرها من المنظمات و الحكومات بكل الأساليب التي تسمح للأفراد لضمان العيش الكريم و توسيع نطاق أنظمة الحماية الاجتماعية خاصة في الدول النامية على غرار إفريقيا و جنوب الصحراء الكبرى، و ذلك للتخفيف من المخاطر و الأزمات و الكوارث.

و لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة و الاستقرار الاجتماعي، أصبح من الضروري تبني إستراتيجيات في جميع أنحاء العالم لتعزيز الحماية من المخاطر الاجتماعية للأفراد و القضاء على الفقر، و البطالة، و جميع أشكال التهميش الأخرى، ففي ظل هذه المستجدات التي فرضتها العولمة و الانفتاح ألزمت العديد من الدول على الاهتمام بالجانب الاجتماعي للأفراد؛ و ذلك من خلال وضع مجموعة من السياسات الاجتماعية لضمان ذلك، كما تم تطوير أساليب جديدة لضمان و تيسير عملية إنجاز هذه السياسات؛ لذلك وضع مجموعة من الباحثين أساليب لقياس درجة فعالية السياسات الاجتماعية المتبناة من قبل الدول و المنظمات في شكل مؤشرات تم صياغتها بهدف التتبع الدائم للواقع الاجتماعي؛ و مدى نجاعته في تحقيق الاستقرار الاجتماعي و أهداف التنمية المستدامة، و تحديد الاتجاهات و القرارات التي يمكن اتخاذها في المستقبل.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق جاءت هذه الدراسة لتجيب عن التساؤل الرئيسي التالي: ماهي مؤشرات قياس فعالية السياسات الاجتماعية و ماهو دورها في التصدي للمخاطر

والأزمات الاجتماعية للبلدان؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياسات الاجتماعية؟ و ماهو الدور الذي تلعبه المؤشرات الاجتماعية في دراسة مدى فعالية السياسات الاجتماعية من عدمها؟
- كيف يمكننا بناء مؤشر موضوعي لدراسة أثر السياسات الاجتماعية على مستويات البطالة بالمغرب؟

فرضيات الدراسة: تقوم الدراسة على فرضية واحدة أساسية هي: أن المؤشرات الاجتماعية تساهم بشكل جيد و فعال في دراسة و تحليل و قياس مدى ملائمة السياسات الاجتماعية في

مواجهة المخاطر الاجتماعية، ما يجعلها تساهم بشكل مباشر في التصدي للمخاطر من جهة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحقيق الاستقرار الاجتماعي من جهة أخرى. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في ضرورة إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية، التي تؤدي إلى نشوء أزمات اجتماعية؛ مثل ما حدث في العديد من الدول العربية في السنوات الأخيرة، و الحراك الشعبي بالجزائر و الناجم أساسا عن تفاقم المشاكل الاجتماعية وتعقدها. من زيادة في معدلات الفقر، و البطالة. و تراجع معدلات النمو الاقتصادي و انتشار الفساد و التهميش ما ولد انفجارا اجتماعيا شعبيا. فانطلاقا من هذا فإن أهمية دراستنا تبرز في ضرورة وضع سياسات اجتماعية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي و القضاء على مختلف المشاكل و المخاطر و الأفات بأنواعها.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة أساسا إلى:

- التعرف عن ماهية المخاطر الاجتماعية و أبعادها المختلفة.
- إبراز ماهية السياسات الاجتماعية المنتهجة للحماية من المخاطر الاجتماعية.
- تحديد الطريقة التي يمكن من خلالها قياس مدى فعالية السياسات الاجتماعية في مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المجتمع و البيئة و المحيط.
- صياغة مؤشرات اجتماعية موضوعية لدراسة أسباب معدلات البطالة بالمغرب.

الدراسات السابقة:

-دراسة أحمد زايد بعنوان: التخطيط لإدارة المخاطر و الأزمات في السياسات الاجتماعية، سلسلة الدراسات الاجتماعية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الأولى، العدد 80، ماي 2013، هدفت هذه الدراسة تبيان أهمية التخطيط لإدارة المخاطر مع التركيز على دول مجلس التعاون الخليجي . و توصلت نتائج هذه الدراسة أن عملية التخطيط لإدارة المخاطر هي عملية مترابطة ترتكز على الرصد و القياس و التحليل لمواجهة و تجنب الأزمات و المخاطر الاجتماعية، و أهمية التحليل الكلي و الشامل في عملية التخطيط لإدارة و مواجهة المخاطر الاجتماعية.

- دراسة علي ليلة بعنوان: مؤشرات قياس فاعلية السياسات الاجتماعية في مواجهة المخاطر، سلسلة الدراسات الاجتماعية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الأولى، العدد 80، ماي 2013، هدفت هذه الدراسة تبيان طبيعة و مجالات المخاطر الاجتماعية، و طبيعة السياسات الاجتماعية و المؤشرات الاجتماعية التي تتبناها السياسات الاجتماعية لقياس درجة خطورة المشاكل و الأزمات الاجتماعية، و قياس

مدى فاعلية السياسات الاجتماعية في مواجهة هذه المخاطر. وقد خلصت الدراسة إلى ارتفاع حجم المخاطر الاجتماعية، وتجليها على الاستقرار الاجتماعي، وظهور تركيبات جديدة قد تكون فعالة في تطوير المجتمع وتحديثه لإنشاء سياسات اجتماعية فاعلة، وضرورة وأهمية بناء مؤشرات اجتماعية تسمح من قياس مدى فاعلية السياسات الاجتماعية المتبناة.

-دراسة سلام عبد علي العبادي ومثال عبد الله غني الغزاوي بعنوان: السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق، مجلة كلية الآداب، العدد 96، العراق، 2011، هدفت هذه الدراسة تحديد واقع السياسة الاجتماعية في العراق في ظل الجدل القائم بين ضرورة تبني منهج تدخل الدولة في السياسة الاجتماعية؛ أو نموذج اقتصاد السوق، ومتطلباته الاجتماعية من تطور ونمو اقتصادي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة استيعاب تطور المجتمع على المستوى الدولي؛ وأهمية المشاركة الفعالة في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية؛ وضرورة تقليص حجم تدخل الدولة في السياسات الاجتماعية والتوجه نحو اقتصاد السوق بما يحقق الرفاه الاجتماعي.

منهجية الدراسة: من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بتبيان المخاطر الاجتماعية وعناصرها الأساسية، والسياسات الاجتماعية وأهميتها في معالجة المخاطر الاجتماعية، وتحليل أهم المؤشرات المعتمدة في دراسة وقياس فعالية السياسات الاجتماعية في تصدي للمخاطر الاجتماعية والتقليص منها، مع دراسة حالة البطالة بالمغرب من خلال بناء مؤشر موضوعي لتفسير هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة وأسبابها.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في الحدود المكانية المتمثلة في المملكة المغربية، والحدود الزمنية حيث تم تحديد الفترة الزمنية بثلاث أشهر التي تعكس آخر الإحصائيات المتوفرة من سنة 2019 أي خلال الفترة جويلية إلى سبتمبر 2019. نقوم خلالها ببناء مؤشراتنا عن مستويات البطالة بالمغرب وتحليل نتائجها.

هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية الرئيسية، والأسئلة المتفرعة عنها وفي سبيل تحقيق الأهداف المسطرة، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة أقسام رئيسية. حيث تناولنا في القسم الأول طبيعة المخاطر الاجتماعية وأنواعها، لنتطرق في القسم الثاني إلى السياسات الاجتماعية من خلال تعريفها، وأبعادها، واستراتيجية وفئات إدارتها، بينما خصصنا القسم الثالث لدراسة أهم المؤشرات الاجتماعية كأدوات تستخدم لقياس فعالية السياسات الاجتماعية، أما القسم

الأخير فخصصناه لبناء مؤثرنا حول مستويات البطالة بالمغرب في الفصل الثالث من سنة 2019 و تفسيره، و ختمنا الدراسة بخاتمة أدرجنا فيها اهم النتائج المتوصل إليها.

1. المخاطر الاجتماعية و طبيعتها:

1.1 تعريف المخاطر الاجتماعية: يتكون مفهوم المخاطر الاجتماعية من ثلاث مفاهيم أساسية تتمثل في كل من الخطر، المخاطرة، و الأزمة. حيث يعرف الخطر بإجمالي التهديدات أو الإختلالات المحتملة بسبب ظروف معينة، و تتدرج صور هذه الإختلالات من مستوى المخاطر الفردية البسيطة إلى المخاطر المجتمعية الكبيرة، مثل التدرج من الخطر الناجم عن سلوكيات فردية كتلويث مياه البحر إلى مخاطر كبرى على البيئة و المجتمع. أما المخاطرة فهي تعني احتمال تعرض الإنسان للضرر إذا تعرض للخطر فالعيش أمام البراكين (الخطر) هو مخاطرة.

أما الأزمة هي حالة تستمر لوقت معين ما يؤثر سلبا على نظام كامل كالمجتمع، أي أن الأزمة تنتج عن تراكم للخطر و المخاطرة.

فالمخاطر بشكل عام تنتج من عدة مجالات بيئية و مادية و بشرية، أما المخاطر الاجتماعية فهي التي ترتبط بالبناء الاجتماعي و كل ما يحدث من مخاطر على الأفراد و الجماعات ضمن البناء الواحد (كالحي، المدينة، البلد الواحد). (زايد، 2013، ص: 11، 10)

فتعرف المخاطر الاجتماعية على أنها مرحلة من مراحل تطور الظواهر الاجتماعية السلبية؛ وهي المشكلة الاجتماعية التي يرتفع مستوى تعقدها و تفاقمها و يتسع نطاقها لتصبح خطرا يهدد الأفراد و المجتمع، حيث أن المخاطر الاجتماعية تبدأ كمشكلة فردية ثم تتوسع لتمس مجموعة من أفراد المجتمع فتتحول من مشكلة فردية إلى مشكلة اجتماعية؛ و مع مرور الوقت قد تتحول إلى مشاكل و آثار سلبية جسيمة على بناء المجتمع فتراكمها يشكل خطرا اجتماعيا يتسع نطاقه ليصل إلى إحداث أزمات كبيرة تعيق التقدم و التطور و تكون حائلا أمام الاستقرار الاجتماعي لأفراد المجتمع الواحد. (علي، 2013، ص: 50)

2.1 طبيعة المخاطر الاجتماعية: يطرح العصر الحالي مجموعة من التحديات الناجمة عن التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، فرغم أن العولمة توفر فرصا جديدة للتجارة و الاستثمار و الرفع من تدفق رؤوس الأموال و التطورات التكنولوجية و توفير إمكانيات كبيرة لرفع مستويات المعيشة في جميع انحاء العالم؛ فإنها مع كل هذا تنطوي أيضا على مخاطر كبيرة؛ فالعولمة بشكلها الحالي كان لها آثار سلبية خاصة أنها ساهمت في تنامي الفجوة بين الطبقة الغنية، و الطبقة الفقيرة، كما تتسع الفجوات في عدم المساواة داخل البلدان في الدول النامية و الصناعية كل على حد سواء؛ مع ارتفاعها في البلدان الافريقية و بلدان أمريكا اللاتينية.

(Garcia, 2003,P : 6). فقد زادت العولمة من تعرض الأفراد من رجال و نساء للمخاطر الاجتماعية كانهدام الأمن الوظيفي و البطالة، و تؤدي الاتجاهات الحالية في أسواق العمل إلى توسيع الفوارق في الأجور داخل البلدان والمؤسسات الصناعية ؛ كما تدفع الزيادة في الفوارق الدولية للأجور إلى هجرة اليد العاملة المؤهلة في البلدان النامية إلى مناطق أخرى أكثر رخاء في العالم، كما لا تزال مستويات البطالة عالية في أنحاء كثيرة من العالم حيث وصلت البطالة إلى 10 و 20٪ في كل من البلدان النامية و الصناعية. وترتفع نسبة الأشخاص الذين يعيشون في الفقر إلى 60 و 70٪ وحتى 80٪ في البلدان الأقل نمواً. وتشير الأدلة أيضاً إلى أن العولمة تقيد قدرة الحكومات على تمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

وبالإضافة إلى آثار العولمة، تؤدي الاتجاهات الأخرى أيضاً إلى زيادة المخاطر وانهدام الأمن؛ كالكوارث الصحية، مثل مخاطر وباء فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، حيث تؤثر سلباً على إنجازات الرعاية الصحية و التقدم المحرز في مجال التنمية البشرية.

إضافة لهذا فإن للتغيرات الديمغرافية آثارها على المجتمعات فهي تنطوي على تحديات كبيرة و إدخال مخاطر جديدة. فسكان العالم عموماً يستمرون في النمو، حيث أن العالم سيحتاج إلى استيعاب 5 بلايين من الرجال والنساء الإضافيين، مما سيضع ضغطاً كبيراً على النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ كما أن سكان العالم يتقدمون في السن أيضاً، فشيخوخة السكان هي علامة على تقدم السن البشري. و إن التحول نحو السكان الأكبر سناً في هذا الوقت، له عواقب اجتماعية واقتصادية كبيرة، حيث تشير التقديرات إلى أن نسبة الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً ستصل إلى نسبة مذهلة تبلغ 40٪ بحلول عام 2050.

ما يجب التنويه له هو أن هذه التطورات العالمية تعرض المجتمعات لمزيد من المخاطر والضعف، حيث يرتفع انهدام الأمن على الصعيد العالمي، وتجد المجتمعات صعوبة كبيرة في تلبية الاحتياجات المتغيرة لمواطنيها. (Garcia ,PP :6,9)

3.1 أنواع المخاطر الاجتماعية: بعد خوضنا في مفهوم و طبيعة المخاطر الاجتماعية يمكننا حصر المخاطر الاجتماعية ضمن نوعين أساسيين هما:

1.3.1 المخاطر الاجتماعية التقليدية: متمثلة في كل من مخاطر البطالة و الفقر و انهدام الحماية الاجتماعية وغيرها، و التي تؤثر على جودة الحياة للمجتمعات.

2.3.1 المخاطر الاجتماعية الجديدة: و هي تلك المخاطر الناجمة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية و ما فرضته العولمة و التكنولوجيا و الانفتاح الاقتصادي من أشكال

جديدة ومتنوعة للمخاطر بفعل تداخل شؤون الحياة للمجتمعات على اختلافها؛ والتي كانت لها اثار سلبية على البيئة كزيادة التلوث وظهور أمراض جديدة. مما سبق يمكننا حصر أهم مظاهر المخاطر الاجتماعية على اختلاف أسبابها وتعدد مجالاتها وتعددتها فيما يلي: - مشكلة الفقر والبطالة و انعدام الأمن الوظيفي. - انتشار الأوبئة و انعدام الأمن الصحي.

- التغيرات الديمغرافية وتزايد الهجرة الدولية. وانعدام الأمن والضعف الاجتماعي .
- تنامي الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة وعدم المساواة في توزيع الدخل.
- استنزاف العقول وهجرة الأفراد ذوي الكفاءات العالية.
- الفقر البشري وتدهور الحياة التعليمية والصحية و نظم الحماية الاجتماعية.

2. السياسات الاجتماعية المنتهجة للحماية من المخاطر:

1.2 تعريف السياسة الاجتماعية: تعرف السياسة الاجتماعية بأنها مجموع الأنشطة والبرامج والخطط التي تهدف إلى سد الحاجات الانسانية والاجتماعية. وهي تتمثل في مختلف البرامج والخطط التي تتخذها وتنفذها الأجهزة الحكومية المتخصصة وتهدف في مجملها إلى معالجة الإختلالات والقضاء على اللامساواة الاجتماعية والفقر والبطالة وغيرها. وقد تغير مفهوم السياسة الاجتماعية في القرن الواحد والعشرون لينتقل من المفهوم الكلاسيكي لتدخل الدولة إلى نظام السوق حيث يمكن حصر أهم العوامل التي أثرت على السياسة الاجتماعية فيما يلي: (يوسف، 2013، ص:15).

- التوجه نحو التخطيط اللامركزي للسياسة الاجتماعية .
- مشاركة كل من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في رسم و تنفيذ السياسة الاجتماعية.

- إضفاء صفة السياسة الوقائية على السياسة الاجتماعية، إضافة لمفهوم السياسة العلاجية؛ أي أن لا تقتصر السياسة الاجتماعية على الجانب العلاجي فقط، وإنما يجب أن تسعى لمعرفة أسباب هذه الظواهر للقضاء عليها والوقاية منها.

- التوجه من المفهوم التقليدي الضيق للسياسة الاجتماعية والذي يقوم على الرعاية، إلى المفهوم الحقوقي الجديد وذلك من خلال إنشاء هيكل تهادف إلى إضفاء مفهوم المشاركة في التنفيذ والتخطيط للسياسات الاجتماعية.

كما تأثرت السياسات الاجتماعية بالبنك الدولي ومنهجه لإدارة المخاطر الاجتماعية (SRM)، الذي يركز على منع المخاطر والصدمات والتخفيف من حدتها والتعامل معها، ولكنه يطمح

أيضاً إلى توفير مسارات للخروج من الفقر في الأسر والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات السوق والحكومة والمنظمات الدولية والمجتمع العالمي. (Shepherd, 2004, P : 8).

2.2 استراتيجيات و فئات إدارة المخاطر الاجتماعية: حسب تقرير روبرت هولزمان وآخرون من قسم الحماية الاجتماعية للبنك الدولي فقد تم تطوير ثلاث فئات رئيسية ضمن إستراتيجيات أو وسائل إدارة المخاطر الاجتماعية متمثلة فيما يلي: (Holzman, 2003, P : 8)

1.2.2 الترتيبات غير الرسمية: ظهرت هذه الترتيبات منذ العصور القديمة ولا زالت تشكل المصدر الرئيسي لإدارة المخاطر بالنسبة لغالبية سكان العالم. وتقوم هذه الطريقة على قيام الأسر المعيشية بحماية أنفسها من المخاطر من خلال مجموعة من الترتيبات غير الرسمية : والمتمثلة في مجموعة من الإجراءات الشخصية للحماية الذاتية والتأمين الذاتي .

2.2.2 الترتيبات القائمة على السوق: تستفيد الأسر والأفراد من المؤسسات القائمة على السوق كالمؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين عندما تكون متوفرة و متاحة. ولأن مؤسسات السوق الرسمية تتردد في إقراض الأسر التي لا تملك عائدات مضمونة، فإن التمويل الأصغر يظل أداة مهمة لإدارة المخاطر الاجتماعية.

3.2.2- الترتيبات العامة: لقد ظهرت هذه الترتيبات للتعامل مع المخاطر التي تتماشى مع تطور أشكال الرفاهية للدول الحديثة، ولكنها تظل نادرة نسبياً وذات تغطية محدودة للغاية في البلدان النامية لأسباب مالية وغيرها. كتقديم تفويض اجتماعي من خلال برامج للتأمين من المخاطر كالبطالة، الشيخوخة، إصابات العمل، والإعاقة والترمل والمرض.

3.دراسة مؤشرات قياس فعالية السياسات الاجتماعية و دورها في مواجهة المخاطر الاجتماعية: لقد طورت مؤسسات البحث العلمي الاجتماعي مجموعة من المؤشرات لقياس مدى فعالية السياسات الاجتماعية في تخفيض المخاطر والمشكلات بالمجتمع. فإن حركة بناء مؤشرات اجتماعية ليست بالحديثة العهد فهي تعود للمجهودات الطويلة ضمن تجارب محاسبة الموارد البشرية خلال الستينات بالولايات المتحدة الأمريكية؛ تحت إشراف إريك فلامهولتز، حتى أصبحت المؤشرات الاجتماعية أداة للتنمية الاجتماعية تهدف إلى تتبع حركة تقدم و تطور المجتمعات و أثرها على حياة الفرد، فقد أعطى التشريع حول "التقييم الاجتماعي" منذ نهاية السبعينيات، دفعة قوية للبحث عن المؤشرات الاجتماعية. وهكذا تطورت السيطرة على الإدارة الاجتماعية بقوة داخل الشركات كنظام مراقبة في حد ذاتها. وحاليا أدى الاعتراف بالموارد البشرية كمصدر لخلق القيمة والميزة التنافسية إلى تزايد الاهتمام بالمؤشرات الاجتماعية في نماذج الرقابة الإدارية. وبالمثل، مع ظهور مفاهيم المسؤولية

الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة، أصبحت الشركات اليوم تنتج مؤشرات حول إدارتها الاجتماعية كذلك. (Naro,2018)

1.3 تعريف المؤشرات الاجتماعية: تعرف المؤشرات الاجتماعية بأنها " التدابير التي تهدف إلى وصف أكبر قدر ممكن من الأنظمة و السياسات في أقل عدد ممكن من النقاط. و هي تساعد على فهم السياسات و الأنظمة ومقارنتها وتحسينها. و يمكن أن تتكون المؤشرات من متغير إحصائي واحد، أو من عدة متغيرات إحصائية" (Philippa,2016) .

و عرف Bauer (باور) سنة 1966 المؤشرات الاجتماعية بأنها: " مجموعة الإحصاءات، والسلاسل الإحصائية، وجميع أشكال الأدلة الأخرى التي تمكننا من تقييم الوضع الذي نحن فيه وما يجب أن نسلكه للوصول لأهدافنا وقيمنا المرجوة " .

كما عرفها ferris (فريس) سنة 1988 بأنها: " سلسلة زمنية إحصائية تستخدم لمراقبة النظام الاجتماعي، وتساعد على تحديد التغييرات وتوجيه التدخل لتغيير مسار التغيير الاجتماعي (C.Land ,2016) .

فيمكننا أن نعرف المؤشرات الاجتماعية بأنها مجموعة التدابير القياسية الإحصائية التي تصف الظروف و الاتجاهات الاجتماعية التي تؤثر على رفاهية الفرد، و تسعى لتغييرها وتحسينها في المستقبل؛ فهي بشكل عام تؤدي الوظائف الرئيسية التالية:

- توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات و مراقبة و تقييم السياسات الاجتماعية المنتهجة ومدى فعاليتها في مواجهة و التقليل من المخاطر الاجتماعية.

- البحث عن المنفعة العامة و تحديد الأساليب و الكيفيات اللازمة لبلوغها.

2.3 العناصر الأساسية اللازمة لبناء و صياغة المؤشرات الاجتماعية: لصياغة مؤشرات اجتماعية لابد من توفر مجموعة من العناصر و الشروط نذكرها بإيجاز فيما يلي:(علي، ص: 91)

- تحول المؤشرات الاجتماعية الواقع إلى وحدات قابلة للقياس، من هنا نجد أنه يشترط القدرة على تحويل الظواهر الاجتماعية بشكل كامل و واف أين يعكس طبيعة الوضع بكل جوانبه الواقعية.

- المؤشر الاجتماعي هو مقياس لمجال واقعي يستند على إطار نظري معين يسمح من تحديد العلاقات السببية بين المؤشرات.أي أن المؤشر يسمح بقياس المجال الواقعي، و الذي يرتبط بتفسيرات نظرية تمكننا من ربط العناصر فيما بينها و القيام بتكوين المؤشرات ودراستها وتحليلها.

- يجب أن تتوفر في المؤشر معايير معينة كالصدق التصوري و التحليلي و الملائمة و الكفاءة والكفاية حتى يكون مقياسا فعالا لمعرفة الواقع الاجتماعي ومتغيراته المتعددة.

- بما أن المؤشرات الاجتماعية تقوم على مجهودات إنسانية؛ فقد تعكس في بعض الحالات احتمالية التحيز، لذلك فإن الباحثين يظلون في سعي دائم لتطوير مؤشرات ذات مستويات عالية من الموضوعية والمصدقية.

- تتسم طبيعة بناء المؤشرات الاجتماعية لنمطين أساسيين هما؛ المؤشرات التي تعتمد على المرجعيات النظرية لبعض المفكرين و المؤشرات التي تعتمد على الواقع من خلال المعطيات والإحصاءات الواقعية.

3.3 نماذج من المؤشرات الاجتماعية ودورها في قياس فعالية السياسات الاجتماعية: كما ذكرنا سابقا فإن لصياغة المؤشرات الاجتماعية هناك من يعتمد على المرجعيات النظرية و من يعتمد على المعطيات الواقعية من إحصائيات و تقارير رسمية، و سنحاول فيما يلي أن نقوم بدراسة و تحليل أشهر النماذج المستخدمة لقياس مدى فعالية السياسات الاجتماعية في التصدي للمخاطر الاجتماعية و تقليصها.

1.3.3-النموذج المثالي لمؤشر المتغير الواقعي (ماكس فيبر): و هو نموذج واقعي جاء نتيجة لأفكار و توجهات عالم الاجتماع ماكس فيبر، و يهدف هذا النموذج إلى تنظيم العلاقات الأساسية لظاهرة اجتماعية أو سلسلة من الظواهر و الأحداث المترابطة فيما بينها، و من وجهة نظر فيبر فإن النموذج المثالي هو: " بناء عقلي لمجموعة من المفاهيم المجردة. يصمم هذا النموذج خصيصا لفهم أي ظاهرة اجتماعية أو مجموعة من الظواهر، من خلال الواقع التجريبي وهذا يتم من خلال عزل العوامل الفردية التي تؤثر على الظاهرة". (غني القريشي، 2011). و لبناء النموذج المثالي للمتغيرات لابد من توفر قاعدتين أساسيتين؛ وهما الإمكانية الموضوعية (أي أن تكون الوحدة موضوعية من الناحية المنطقية)، و السببية الكافية؛ حيث تندرج الإمكانية الموضوعية للوحدة من الدرجة 0 إلى 100، أما الكفاية السببية فهي أن تكون هناك دلالة سببية للعنصر الذي يدخل في بناء المؤشر بالنسبة لوحدة القياس و هذا يسمح من تحديد طبيعة المتغيرات، و مقارنة الاختلافات الواقعية للمتغير.

فصياغة النموذج المثالي لمؤشر المتغير الواقعي تتم من خلال دراسة المتغير و مكوناته الأساسية، و تحديد العلاقات السببية بين هذه العناصر، بعدها يتم صياغة هذه العناصر في بناء المتغير في حالته المثالية، لتصبح معيارا للقياس و المقارنة مع المتغير الواقعي؛ أي بعبارة

أخرى نحدد النموذج المثالي للمتغير لنتمكن من استخدامه في معرفة واقع المتغيرات و مدى بعدها عن الوضع المثالي لاستنباط مواقع الخلل و السعي لتغييرها. (علي، 2013، ص:97)
فالنموذج المثالي لماكس فيبر يقدم العديد من الوظائف أهمها:
- أنه وسيلة منهجية توضيحية يقوم بإعدادها الباحث بنفسه لقياس المتغيرات؛ حيث يسمح النموذج المثالي من تحديد كل ما يؤثر على المتغير من خلال إظهار مدى الارتباط بين واقع المتغير و الصياغة التحليلية .

- يسمح النموذج المثالي من قياس ماهو واقعي على ماهو مثالي، حيث يساعد على معرفة والحكم في العلاقات السببية للمتغيرات، كما تمكن عملية صياغة النموذج المثالي كمؤشر لمتغيرات الواقع من معرفة الإطار النظري لمختلف الظواهر السلبية في الواقع من جهة، و مقارنة انحرافات الواقع عن النموذج المثالي بموضوعية و منطقية من جهة أخرى.
- فاستخدام النموذج المثالي يسمح من معرفة الانحرافات الموجودة في السياسات الاجتماعية، و أسباب هذه الانحرافات و مستوياتها و درجتها. و البحث في سبل الوصول إلى النموذج الأمثل من خلال إتخاذ قرارات جديدة تساهم في تقليص المخاطر الاجتماعية و الوصول إلى النموذج الأمثل و الأنجع من السياسات الاجتماعية .

2.3.3- النموذج المتوسط للمؤشر (إيميل دور كيم): من خلاله قدم إيميل دور كيم نموذج متوسط للقياس و المقارنة والتقييم، حيث يتم صياغة هذا النموذج من خلال الجمع بين الخصائص النوعية و الظواهر الأكثر انتشارا في المجتمع لإيجاد متوسط حالة هذه الظواهر، و من ثم يصبح النموذج سليما عندما يتطابق مع النموذج المتوسط، و يمكن من تحديد درجة الانحراف الممكنة في المتغير الواقعي، أي يقاس من خلاله حالة المتغير الواقعي و درجة انحرافه. فمثلا لصياغة نموذج متوسط لطول المجتمع لابد من تقسيم مجموع أطوال جميع الأفراد على عددهم، إذ يتم اعتماده كمؤشر لقياس و تقييم حالة المؤشر الواقعي. (علي، 2013، ص:99، 100). و هذا المؤشر يقيس ماهو واقعي على النموذج المتوسط للسياسات الاجتماعية فعالة. فإذا ما انحرفت السياسات الاجتماعية المنتهجة عن النموذج المتوسط، لابد من اتخاذ قرارات جديدة للوصول إلى النموذج المتوسط. أي أن هذا المؤشر يساهم مثله مثل مؤشر ماكس فيبر في إيجاد أسباب الانحراف و معالجتها. الفرق الوحيد أن الأول يقيس الواقع على النموذج المثالي، و الاخير يقيس الواقع على النموذج المتوسط. أي ضمان مستوى متوسط من فعالية السياسات الاجتماعية على الأقل.

3.3.3- المؤشرات الاجتماعية الموضوعية: المؤشرات الاجتماعية الموضوعية هي إحصاءات

تهدف لقياس نوعية الحياة من وجهة نظر أي مراقب مستقل؛ ومن الأمثلة عن المؤشرات الاجتماعية الموضوعية نذكر معدلات البطالة، ومعدلات الجريمة، وتقديرات العمر المتوقع، ومؤشرات الحالة الصحية مثل متوسط عدد الأيام "الصحية" (C.Land,2016)

فلصياغة مؤشر موضوعي لابد من تحديد المتغيرات الفرعية المتعلقة بالمتغير الرئيسي، أي جمع الاحصاءات الرسمية لمختلف المتغيرات التي تكون المتغير الرئيسي، مثلا لمعرفة معدلات البطالة لابد من جمع الإحصاءات المتعلقة بنسبة الأفراد في سن العمل، نسبة المتعلمين والمؤهلين دون وظيفة، معدلات التوظيف السنوية، نسبة المؤهلين الموظفين في وظائف لا تعكس قدراتهم او مستواهم؛ حيث بعد جمع هذه الإحصاءات نكون فكرة و مؤشر عن مستوى البطالة في المجتمع.

ومنه نحاول تغيير السياسات الاجتماعية بما يتماشى وهذه الاحصاءات لضمان فعاليتها، فبعد صياغة المؤشر الموضوعي: من تحديد المتغير الأساسي والمتغيرات الفرعية المؤثرة فيه نبحث في المقاييس الضعيفة و المختلة، و نقوم بإتخاذ قرارات جديدة بخصوصها من خلال تغيير السياسات الاجتماعية و من ثم تتعدل المقاييس الفرعية و تتحسن قيمة المتغير الرئيسي، فبخصوص معدلات البطالة باعتبارها متغيرا رئيسيا، يتأثر بالمتغيرات الفرعية الأخرى، وإذا فرضنا أن كل الاحصائيات من متغيرات فرعية كانت جيدة سوى متغير فرعي وحيد و هو انخفاض في معدلات التوظيف السنوية. فلا بد أن نقوم باتخاذ سياسات اجتماعية جديدة تساهم في الرفع من معدلات التوظيف. و من ثم ستؤثر في المستقبل على المتغير الأساسي وتنخفض معدلات البطالة التي تعد من بين أهم المخاطر الاجتماعية، و بالتالي ضمان الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

4.3.3- المؤشرات الاجتماعية الذاتية: المؤشرات الاجتماعية الذاتية هي إحصاءات تهدف

لقياس جودة الحياة من وجهة نظر تقييم الأفراد (على سبيل المثال، الصحة المبلغ عنها ذاتيا، والرضا عن الحياة ككل)، وتشمل أمثلة المؤشرات الاجتماعية الذاتية، تدابير الرفاهية الذاتية مثل الحالات الصحية الذاتية التي يبلغ عنها الأفراد، ومدى رضا الأفراد عن حياتهم، ومدى سعادتهم. وكثيراً ما يتم الجمع بين المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بالجوانب المحددة للحياة أو مجالات الرفاه في مؤشرات اجتماعية مركبة تسعى إلى إعطاء إحساس بالجودة الشاملة للحياة أو الرفاه في بلدان أو مجموعات سكانية أو وحدات اجتماعية أخرى. (C.Land, 2016)؛ فالمؤشرات الاجتماعية الذاتية تسمح من قياس درجة الرفاهية من وجهة نظر ذاتية، و تسمح

من معرفة الحاجات و المشكلات الخاصة بالأفراد بشكل مباشر. و من أبرز المقاييس الذاتية نذكر مقياس ليكارت في دراسة العينات عن الرضى ضمن درجاته الخمس المتسلسلة (موافق بشدة، موافق، موافق إلى حد ما، غير موافق، غير موافق بشدة)، و مقياس كانتريل المقسم إلى 10 درجات من 0 إلى 10، حيث تعبر الدرجة 0 عن أسوء حالة و تتدرج الدرجات حتى تصل إلى أحسن حالة في الدرجة 10. (علي، 2013، ص:104،103)

فبإمكاننا استخدام المؤشرات الذاتية كذلك لدراسة أثر السياسات الاجتماعية المنتهجة ومدى رضا الأفراد بها، ففي الجزائر مثلا يمكننا إجراء دراسة استطلاعية حول مدى رضا أفراد المجتمع عن مستواهم المعيشي و تطلعاتهم المستقبلية. و الوصول لاستنباط مواطن الخلل في السياسات الاجتماعية المنتهجة؛ و العمل على تغييرها و تحسينها بما يضمن الرضا لأغلب أفراد المجتمع و يحقق أهداف الاستقرار الاجتماعي و التنمية المستدامة خصوصا من الناحية الاجتماعية.

من خلال دراستنا لهذه المؤشرات نجد أن أغلبها يهدف إلى إظهار الظواهر الاجتماعية في وضعها الواقعي؛ و مقارنتها مع الوضعية الاجتماعية التي تعكس الاستقرار الاجتماعي و القضاء على جميع الأزمات و المخاطر التي تهدد البيئة و المجتمع و الأفراد، و ذلك من خلال التحديد و القياس الكمي لهذه الظواهر و المتغيرات و تحديد نقاط الضعف و القوة بعد بناء هذه النماذج القياسية الفعالة في توجيه عملية بناء سياسات اجتماعية تهدف للتقليص من المخاطر و الأزمات التي قد يتعرض لها المجتمع و الأفراد بشكل عام.

4- بناء مؤشر موضوعي عن مستوى البطالة في المغرب خلال جويلية إلى سبتمبر 2019: من خلال دراسة الحالة التي قمنا بها ارتأينا بناء مؤشر موضوعي لدراسة مستويات البطالة بالمغرب خلال الفصل الأخير من سنة 2019، و لبناء مؤشر موضوعي اجتماعي عن مستوى البطالة بالمغرب لآبد من تحديد المؤشر الاجتماعي الموضوعي الرئيسي الذي نريد تفسيره (معدلات البطالة بالمغرب)، و المؤشرات الاجتماعية الموضوعية الفرعية التي يمكنها أن تفسر أسباب معدلات البطالة، و مدى فعالية السياسات الاجتماعية المنتهجة للتقليص من مستويات البطالة.

1-4 صياغة المؤشر الموضوعي الأساسي: لبناء مؤشرنا الموضوعي عن مستويات البطالة، حددنا المتغير الأساسي وهو نسبة أو معدل البطالة في المغرب خلال الفصل الثالث من سنة 2019 و الذي قدر حسب المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب بأنه مساو لـ 9,4%.

2-4 صياغة المؤشرات الموضوعية الفرعية: من خلال الإحصائيات التي قمنا بجمعها من المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب و التي تعكس الفترة محل الدراسة (أي من جويلية إلى سبتمبر 2019)، قمنا بصياغة مجموعة من المتغيرات الفرعية التي تمكننا من تفسير نسبة المؤشر الرئيسي الذي قدر بـ 9,4%، لمعرفة نقاط الخلل و العمل على معالجتها من خلال سياسات اجتماعية جديدة. و التي سندرجها فيما يلي:

الجدول رقم 01 : بناء مؤشرات موضوعية فرعية عن مستويات البطالة بالمغرب خلال الفصل الثالث من سنة 2019

نسبها	المؤشرات الموضوعية الفرعية
44,9%	معدل النشاط
	معدل النشاط حسب المنطقة:
41,7%	معدل النشاط في الوسط الحضري
50,8%	معدل النشاط في الوسط القروي
	معدل النشاط حسب الجنس:
70,1%	معدل النشاط لدى الرجال
20,5%	معدل النشاط لدى النساء
	معدل النشاط حسب السن:
24,7%	من 15 إلى 24 سنة
59,0%	من 25 إلى 34 سنة
60,4%	من 35 إلى 44 سنة
41,2%	45 سنة فأكثر
	معدل النشاط حسب الشهادة:
44,0%	بدون شهادة
45,9%	حاصل على شهادة
40,7%	معدل الشغل
	معدل الشغل حسب الجنس:
64,5%	معدل الشغل لدى الرجال
17,7%	معدل الشغل لدى النساء
	معدل البطالة حسب السن:
26,7%	معدل البطالة للشباب بين 15 و 24 سنة
15%	معدل البطالة لدى الأشخاص البالغين من 25 سنة إلى 34 سنة
4,6%	معدل البطالة لدى الأشخاص البالغين من 35 سنة إلى 44 سنة
2,1%	معدل البطالة لدى الأشخاص البالغين من 45 سنة فما فوق
	معدل البطالة حسب الجنس:

13,9%	معدل البطالة لدى النساء
8%	معدل البطالة لدى الرجال
	معدل البطالة حسب الشهادة:
15,5%	معدل البطالة لدى حاملي الشهادات
3,7%	معدل البطالة لدى الأشخاص الذين لا يتوفرون على أية شهادة
	معدل البطالة حسب المنطقة:
12,7%	معدل البطالة في الوسط الحضري
4,5%	معدل البطالة في الوسط القروي
	معدل البطالة حسب الشغل:
55,3%	معدل البطالين الذين لم يشتغلوا من قبل
49%	معدل البطالين الذين لم يشتغلوا من قبل رجال
67,4%	معدل البطالين الذين لم يشتغلوا من قبل نساء
27,8%	البطالين نتيجة للطرد من العمل أو توقف نشاط المؤسسة
	معدل البطالة حسب مدتها:
66,8%	معدل البطالين الذي تفوق مدة بطالتهم السنة
62,2%	معدل البطالين الذي تفوق مدة بطالتهم السنة رجال
5,17%	معدل البطالين الذي تفوق مدة بطالتهم السنة نساء
	معدل البطالة حسب المؤهلات و التكوين:
5,6%	نسبة المؤهلين في وظائف لا تتماشى مع مؤهلاتهم و تكوينهم: و التي تعكس الدخل غير الكافي و عدم ملائمة الوظيفة مع المؤهلات
9,1%	نسبة المؤهلين في وظائف لا تتماشى مع مؤهلاتهم و تكوينهم و طنبا
7,8%	نسبة المؤهلين في وظائف لا تتماشى مع مؤهلاتهم و تكوينهم في الوسط الحضري
10,8%	نسبة المؤهلين في وظائف لا تتماشى مع مؤهلاتهم و تكوينهم في الوسط القروي
10,2%	نسبة المؤهلين في وظائف لا تتماشى مع مؤهلاتهم و تكوينهم لدى الرجال
5,2%	نسبة المؤهلين في وظائف لا تتماشى مع مؤهلاتهم و تكوينهم لدى النساء

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: المذكرة الإخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال الفصل الثالث من سنة 2019، البحث الوطني حول التشغيل، المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب، الموقع: <http://www.hcp.ma>، تاريخ الدخول على الموقع: 22 نوفمبر 2019، على الساعة: 12:30.

3-4 تفسير نتائج بناء المؤشرات الموضوعية لمستويات البطالة بالمغرب:

بعد بناءنا للمؤشر الموضوعي الذي يعكس المتغير الرئيسي وهو مستويات البطالة بالمغرب خلال الفترة الممتدة من جويلية إلى سبتمبر 2019، و بعد صياغة و بناء المؤشرات الفرعية التي تعكس المتغيرات الفرعية التي تؤثر بشكل مباشر على المؤشر الموضوعي و هو معدل البطالة

يمكننا استخلاص و تفسير الأسباب التي قد ساهمت في البطالة و ندرج تحليلنا للمؤشرات الفرعية ضمن العناصر الأساسية التالية:

4-3-1 تفسير المؤشرات الفرعية للنشاط و الشغل: قدرت معدلات النشاط بنسبة 44,9% و تعتبر نسبة مقبولة، لكن يمكن رفعها للمساهمة في تخفيض معدلات البطالة، ولاحظنا ارتفاع معدل النشاط في الوسط القروي مقارنة بالوسط الحضري، و ارتفاع معدل نشاط الرجال (70,1%)، عن النساء (20,5%)، أما إذا قارنا معدلات النشاط حسب السن فنجد أن أقل نسبة سجلت هي 24,7% للذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 24 سنة و يمكن تفسير هذا بأنه راجع إلى أن هذه الفئة بالتحديد قد تكون لم تنتهي بعد من مرحلة التكوين أو الدراسة.

كما قدر معدل النشاط للحاصلين على الشهادة بـ 45,9% و هي تعتبر نسبة قليلة خاصة إذا تكلمنا عن المتحصلين عن الشهادات. لذلك وجب الرفع من السياسات الاجتماعية التي تعمل على إدماج و توظيف أصحاب الشهادات، و قد سجلت معدلات الشغل ارتفاعا لفئة الرجال عن النساء، فعلى القائمين على وضع السياسات الاجتماعية العمل على الرفع من معدلات النشاط و الشغل بشكل عام و بالأخص لدى فئة النساء التي سجلت مستويات منخفضة و العمل على وضع سياسات لضمان الرفع من مستويات الشغل للحاصلين على الشهادات بالأخص، و التي من شأنها أن تساهم في التخفيض من مستوى المؤشر الموضوعي 9,4%.

4-3-2 تفسير المؤشرات الفرعية للبطالة: سجلت معدلات البطالة بالنظر إلى السن 26,7% بالنسبة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 24 سنة، وهذا كما تطرقنا قد يكون راجعا إلى أن جزءا كبيرا منهم قد يكون في حالة تكوين، و هنا يمكن للقائمين على وضع السياسات الاجتماعية أن يبحثوا في معدلات الشباب البطالين في حالة تكوين و الذين انتهوا من التكوين؛ لمعرفة ما يجب اتخاذه من إجراءات للتخفيض من هذا المعدل فبناء المؤشرات الفرعية يمكن أن يتفرع إلى عدة مجالات تسمح في مجملها من الوصول إلى السياسة الاجتماعية الأنجع والأمثل. كما بلغت معدلات البطالة لدى الأشخاص البالغين من 25 سنة إلى 34 سنة 15%. و هو معدل مرتفع خاصة إذا تكلمنا عن هذه الفئة العمرية، أما بين 35 إلى 44 سنة فقد بلغ 4,6%، و سجلت أقل معدل لدى البالغين 45 سنة فما فوق بـ 2,5% فقط و عموما يجب وضع سياسات لتخفيض مستويات البطالة لكل فئة عمرية حسب إحتياجاتها.

أما بالنسبة لمعدلات البطالة حسب الجنس فنجد أنها مرتفعة لدى النساء (9,13%)، مقارنة بفئة الرجال (8%). وقد يكون هذا بسبب أن نسبة من النساء قد تفضل المكوث بالمنزل على العمل كخيار، وهذا يمكن البحث فيه وبناء مؤشرات عنه لضمان السياسة الأمثل وحسب رأينا قد تصلح المؤشرات الذاتية في دراسة هذا النوع من النسب كدراسة إستبيان يوجه للنساء العاطلين عن العمل لمعرفة الأسباب الحقيقية إن كانت اختيارية أم بسبب عدم توفر مناصب الشغل.

ولقد سجلت معدلات البطالة للحاصلين على الشهادة (5,15%) معدل يفوق معدلات البطالة لدى الأشخاص دون أي شهادة (7,3%)، وهذا قد يرجع لضعف السياسات الاجتماعية لتوظيف أصحاب الشهادات أو عدم ملائمة الشهادات مع احتياجات التوظيف. كما سجلت معدلات البطالة في الوسط الحضري معدلا مرتفعا (7,12%) عنها في الوسط القروي (5,4%)، ويمكن تفسير هذا بأن أغلب القاطنين في الوسط الحضري يميلون للعمل في القطاعات الاقتصادية، على عكس القاطنين في الوسط القروي والذين قد يتوجهون للعمل في القطاع الفلاحي وحتى أصحاب الشهادات منهم. وقد يكون هذا بسبب ارتفاع التعداد السكاني في الوسط الحضري مقارنة بالوسط القروي.

وقد تختلف أسباب البطالة والتي يجب معرفتها للعمل على معالجتها، فتشير معدلات البطالة للذين لم يشتغلوا من قبل 3,55%؛ وهذا يعني أن السبب مرتبط بسياسات التشغيل والتوظيف التي لا تغطي الحاجات بشكل أمثل، أما البطالين نتيجة الطرد أو توقف المؤسسة عن النشاط فقدر معدلهم بـ 27,8%. وهذا كذلك يجب العمل على تخفيضه من خلال وضع سياسات للاستثمار والتخطيط الأمثل ودعم المؤسسات. كما أن هناك نسبة من المؤهلين في وظائف لا تتماشى ومؤهلاتهم وتكوينهم حيث سجل 9,1% على المستوى الوطني، وترتفع في الوسط القروي عن الوسط الحضري ولذى الرجال أكثر من النساء.

وعموما قد مكنتنا عملية بناء المؤشرات الفرعية من تفسير أسباب معدل البطالة الوطني (المؤشر الرئيسي 9,4%)، وهذا التحليل يسمح من معرفة مدى ملائمة السياسات الاجتماعية المنتهجة، ومدى ملائمتها في تخفيض معدلات البطالة مقارنة بالسنوات السابقة من جهة، ويسمح من العمل على معالجة الإختلالات المستنبطة والتحسين المستمر للسياسات من أجل التخفيض من معدل البطالة في السنوات المقبلة بالمغرب.

خاتمة:

قد حاولنا من خلال هذه الدراسة، التعرف على دور استخدام وبناء المؤشرات الاجتماعية في الحد من المخاطر الاجتماعية والتقليل منها، وقد توصلنا من خلال اختبار مدى صحة فرضيتنا الأساسية، أن عملية قياس وتبع مدى فعالية السياسات الاجتماعية في تحقيق الأهداف المرجوة، هي عملية جد فعالة في مواجهة المخاطر والأزمات التي قد تحدث في المجتمع، كما أنها تمكن من اتخاذ قرارات مستقبلية فعالة لتغيير السياسات الاجتماعية؛ بما يسمح من تحقيق معدلات النمو والاستقرار الاجتماعي المسطرة والمنشودة.

فاستخدام النماذج النظرية كنموذج ماكس فيبر مثلا يسمح من تحديد النموذج المثالي ومقارنته مع النموذج الواقعي لاستنباط الانحرافات الموجودة في السياسات الاجتماعية المنتهجة؛ واتخاذ قرارات بشأن هذه السياسات في سبيل الوصول للنموذج المثالي.

كما يسمح النموذج المتوسط لإميل دور كيم كذلك من تحديد الانحرافات الموجودة في الواقع عن النموذج المتوسط الذي يعبر عن وضع اجتماعي جيد ومقبول.

إضافة إلى المؤشرات الاجتماعية الموضوعية والذاتية؛ حيث تمكن المتغيرات المختلفة من تحديد الظواهر الاجتماعية، ونسبها، وتحديد مواطن الخلل ومعالجتها. لتعديل مستوى بعض المؤشرات الأساسية، كالرفع من عدد الأفراد المستفيدين من نظام الحماية الاجتماعية للتقليل من معدلات الفقر والهميش والمرض... إلخ؛ كل هذا يتم من خلال التحكم في السياسات الاجتماعية وتغييرها بما يحقق الفعالية المرجوة والرضا لدى أفراد المجتمع الواحد عن جودة الحياة بالنسبة لهم.

من خلال دراستنا لاحظنا أن هناك علاقة مباشرة بين كل من مؤشرات القياس والسياسات الاجتماعية، إذ تمكن المؤشرات من دراسة وقياس مدى فعالية السياسات الاجتماعية في خفض من معدلات الفقر والبطالة...؛ وغيرها من الظواهر الاجتماعية السلبية؛ أي قياس مدى فعاليتها في التقليل من مجمل المخاطر الاجتماعية والحد منها من جهة، وتساهم من جهة أخرى في تحديد معدلات الانحرافات في السياسات الاجتماعية عن الوضع الجيد والأمثل. ومنه السماح باتخاذ قرارات بخصوص تحسين وتغيير هذه السياسات بشكل دائم ومستمر؛ حتى تحافظ على الوضع الاجتماعي الجيد، والاستقرار الاجتماعي للبلدان.

حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نذكرها ضمن البنود الرئيسية التالية:

أولا: لقد زاد حجم المخاطر الاجتماعية التي تشكل تهديدا على الاستقرار الاجتماعي، وقد كانت للعملة حصة الأسد كأكبر المسببات للمخاطر الاجتماعية حيث زادت الفجوة بين طبقة الأغنياء

و الفقراء، و انتشرت الأوبئة، إضافة لمشكلة الفقر و البطالة و انعدام الأمن الوظيفي والصحي. وغيرها من مظاهر المخاطر الاجتماعية المختلفة.

ثانيا: بفعل زيادة و تعدد المخاطر الاجتماعية، زادت أهمية وضع سياسات اجتماعية تهدف لمعالجة هذه الأزمات و المشاكل، و لا بد أن تتميز السياسات الاجتماعية بعنصر المشاركة لكل من منظمات المجتمع المدني و القطاع الخاص، و ظهور المفهوم الحقوقي للمشاركة في تنفيذ و تخطيط هذه السياسات الاجتماعية لضمان فعاليتها على أرض الواقع.

ثالثا: لضمان فعالية السياسات الاجتماعية في مواجهة المخاطر لا بد من استخدام جملة من المؤشرات الاجتماعية ذات المرجعية النظرية و المرجعية الواقعية (المؤشرات الموضوعية والذاتية)، بهدف قياس و تقييم و مراقبة مستوى فعالية السياسات الاجتماعية في التقليل من المخاطر الاجتماعية و التصدي لها؛ وصولا للهدف الرئيسي من وضع هذه المؤشرات و المتمثل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي المنشود.

رابعا: توصلنا من خلال دراسة حالة البطالة في المغرب خلال الفصل الثالث من سنة 2019 إلى تحديد مجموعة من المؤشرات الفرعية، و أثر كل منها على المؤشر الموضوعي الأساسي الذي قمنا ببنائه على أساس الإحصائيات المتوفرة و هو نسبة البطالة التي قدرت بـ 9,5 %، و التي يمكن تخفيضها في المستقبل من خلال تحسين السياسات الاجتماعية بما يتماشى و دراستنا التحليلية . على غرار الرفع من سياسات التوظيف لفئة الشباب ؛ و العمل على حل مشكلة التوظيف لدى أصحاب الشهادات من خلال سياسات اجتماعية ناجعة و فعالة.

و عموما قد أثبتت دراستنا لإجمالي المؤشرات أنها فعالة لقياس أثر السياسات الاجتماعية في الحد من المخاطر و مواجهتها، كما يمكن للدارسين و الباحثين بناء و تطوير مؤشرات أخرى جديدة تستخدم كمؤشرات لقياس فعالية السياسات الاجتماعية. و دورها الفعال في التصدي للمخاطر الاجتماعية المختلفة.

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

- البحث الوطني حول التشغيل، المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب، (الفصل الثالث 2019)، " المذكرة الإخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال الفصل الثالث من سنة 2019"، الموقع الإلكتروني: <http://www.hcp.ma>، تاريخ الدخول على الموقع: 22 نوفمبر 2019، على الساعة: 12:30.
- الحمش منير، (19 أبريل 2011)، " مجتمع المخاطر في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة و العشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، دمشق-سوريا.
- زايد أحمد، (ماي 2013)، " التخطيط لآليات إدارة المخاطر الأزمات في السياسات الاجتماعية"، سلسلة الدراسات الاجتماعية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عنوان العدد: إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي، الطبعة الأولى العدد 80.ص.ص 44.8.
- عبد الرحمن حمودة أحمد، (أفريل 2013)، "مفهوم السياسات الاجتماعية و مكوناتها"، سلسلة الدراسات الاجتماعية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عنوان العدد: قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية (المفاهيم و المجالات والاشكاليات)، الطبعة الأولى العدد 77، ص.ص 76.51.
- علي العبادي سلام، و مثال عبد الله غني الغزوي، (2011)، " السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه و اقتصاد السوق"، مجلة كلية الآداب، العدد 96، ص.ص 88.44.
- علي ليلية، (ماي 2013)، " مؤشرات قياس فاعلية السياسات الاجتماعية في مواجهة المخاطر"، سلسلة الدراسات الاجتماعية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عنوان العدد: إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي، الطبعة الأولى العدد 80، ص.ص 109.45.
- غني حسين القريشي ناصر، (25 ماي 2011)، " النموذج المثالي للبيروقراطية عند ماكس فيبر"، كلية الآداب (قسم علم الاجتماع)، جامعة بابلون، العراق.
- يوسف إلياس، (أفريل 2013)، "الإطار القانوني للسياسات الاجتماعية في دول مجلس التعاون"، سلسلة الدراسات الاجتماعية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية، عنوان العدد: قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية (المفاهيم والمجالات و الاشكاليات). الطبعة الأولى العدد 77، ص.ص 14.45.
باللغة الأجنبية:

- A Bonila Garcia and J.V Gruat, (November 2003), “ Social protection-social justice (poverty reduction, a life sycle continuum investment, sustainable developement) “ , Inetrnational labour office, Version 1.0 , Geneva.

-Andrew Shepherd & Rachel Marcus & Armando Barrientos ,(september 2004), “Policy paper on social protection” , DFID paper on social protection, Final Draft.

- Gérard Naro: Les indicateurs sociaux : du contrôle de gestion aux développements récents du pilotage et du reporting, Institut des sciences de l'entreprise et du management (ISEM), université de Montpellier, France, www.eduscol.education.fr , 29/07/2018 à 12 :17.

- Kenneth C.Land : social Indicators, oxford bibliographies (your best research starts there), www.oxfordbibliographie.com, 25 february 2016, On 29/07/2018, At 18 :28.

- Philippa : Social indicators , www.wikiprogress.org, 16 may 2016, On 29/07/2018, At 13 :31

- Robert Holzman & lynne Sherburne Benz & Emmil Tesluic, (May 2003), Social risk management (The world bank's approach to social department, The World Bank, Washington.